

تقدم سريع في حسم ملف توظيف الوظائف يعكس إصرارا عمانيا على استكمال الإصلاحات قيادة جديدة بصدد تحويل الأزمة الاقتصادية من تحدٍ إلى فرصة



وأفدون قاموا بدورهم وحن وقت مغادرتهم

مباشر فيها أو في الشركات التي تتعاقد معها من الباطن. وأقام الملايين من الأجانب في دول الخليج منذ عقود، لكن هذه الدول بدأت خلال السنوات الأخيرة بتطبيق سياسات تهدف إلى تعزيز اندماج مواطنيها في سوق العمل، ضمن برامج أطلقت عليها عناوين مشتقة من أسماء تلك الدول مثل "العومنة" و"السعودية" و"التكويت". ويشكل الوافدون حوالي 40 في المئة من سكان عمان البالغ عددهم 4.5 مليون نسمة، لكن الظروف الاقتصادية والمالية للسلطنة لم تسمح باستقبال المزيد من العمال الأجانب الذين يشكلون بما يحولونه من أموال نحو بلدانهم الأصلية مصدر استنزاف لرصيد السلطنة من العملة.

وكشفت السلطنة هذا الشهر عن ميزانيتها للعام 2021 التي تلحظ عجزا بقيمة 5.7 مليار دولار رغم خفض الإنفاق بنسبة 14 في المئة، مع تضرر قطاعي الطاقة والسياحة على خلفية إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا المستجد.

عمانيون يتفعلون مع سياسة التوظيف لتشغيل العاطلين

19 ص

ومن بين المهن التي ستصبح حكرا على المواطنين العمانيين دون الوافدين، المهن الإدارية والمالية في شركات التأمين والبيع والمحاسبة والصرافة وترتيب البضائع في المحلات بالمجمعات التجارية الاستهلاكية، ومهن تدقيق الحسابات في وكالات السيارات. كما تشمل بيع السيارات الجديدة والمستخدمة، وتشاط بيع قطع الغيار للمركبات الجديدة التابعة لسكالات السيارات، وقيادة المركبات الخاصة بنقل المواد الزراعية والوقود والمواد الغذائية. وكانت عمان التي تواجه العديد من التحديات الاقتصادية بما في ذلك انخفاض أسعار النفط، دعت في أبريل الماضي الشركات العامة إلى استبدال موظفيها الأجانب في المواقع المسؤولة، بالمواطنين.

وشدد وزير العمل العماني محاد بن سعيد باعوين لدى توجيهه تلك الدعوة على أهمية تدريب وتأهيل القوى العاملة الوطنية على رأس العمل والاستفادة من الخدمات التي تقدمها الوزارة في هذا الجانب، مؤكداً عمل السلطات على تذليل الصعوبات وتقديم التسهيلات اللازمة وتبسيط الإجراءات لتعزيز إسهام الشركات الحكومية في توفير وظائف جديدة للعمانيين، سواء بشكل

من القضايا والملفات المطروحة منذ عدة سنوات، والدفع بإصلاحات طال انتظارها، ولم تعد الظروف المستجدة تسمح بتأجيلها.

إجراء يتحدى رغبة السوق في عمالة رخيصة، ويرسم ملامح عهد السلطان هيثم بن طارق وولي عهده السيد ذي يزن بن هيثم

وينطبق ذلك على ملف العمالة الوافدة وما يرتبط به من عملية توظيف للوظائف لإفساح مجال العمل أمام العقول والأيدي العاملة الوطنية، وتخفيف عبء التحولات المالية للعمال الأجانب نحو بلدانهم الأصلية. وتؤكد الخطوات العمالية المتخذة إلى حد الآن في هذا المجال، أن السلطنة اختارت الحسم الجذري والسريع للملف، وأنها لا تنوي تقطيع عمالية توظيف الوظائف إلى دفعات، وهو ما يؤكد إصدارها حزمة كبيرة من المجالات التي سيتم اقتصاص العمل فيها على العمانيين دون الأجانب.

ملاح الإصلاح العميق الذي تعمل القيادة الجديدة في سلطنة عمان على إنجازه بدأت تتجسد على أرض الواقع، وتطال ملفات ذات أهمية للعمانيين وأنعكاس مباشر على معيشتهم اليومية مثل قضية توظيف الوظائف، وإفساح المجال أمام اليد العاملة الوطنية المقبلة بشكل متزايد على سوق العمل.

مسقط - أعلن الأحد في سلطنة عمان استثناء المقيمين الأجانب من عدة قطاعات ومهن لتصبح حكرا على المواطنين في الدولة الساعية لتنفيذ حزمة كبيرة من الإصلاحات بطال كثير منها الاقتصاد، سعيا لتنشيطه والرفع من إنتاجيته، بما في ذلك خلق المزيد من الوظائف للمواطنين العمانيين المقبلين على سوق العمل بشكل متزايد.

وأعلنت وزارة العمل العمالية على تويتر "توظيف عدد من المهن في منشآت القطاع الخاص حيث سيتم تطبيقها بعدم تجديد تراخيص مزاولي العمل للعمانيين حاليا بعد انتهائها".

وأوضحت أن ممارسة هذه المهن "ستقتصر على العمانيين فقط"، على أن تدخل حيز التنفيذ بعد نحو ستة أشهر. ان طرح الشركات الخاصة والمستثمرين أي إشكالات حول تنفيذ القرار الحكومي، نظرا لما تمتعت به تلك الشركات من مزايا وتسهيلات، من جهة، ونظرا أيضا لحرصها على مواصلة العمل في عمان التي تظل بيئة مناسبة للاستثمار بما تتميز به من أمن واستقرار، ومن استمرارية للدولة تجلت في عملية انتقال السلطة بهدوء فريد بعد وفاة سلطان عمان السابق قابوس بن سعيد مطلع العام الماضي، واستلام السلطان هيثم بن طارق مقاليد الحكم من بعده.

والقرار الأخير بما تترتب عليه من إجراءات وردود فعل، خصوصا في سوق اعاد على استخدام عمالة رخيصة، يمثل إصرارا واضحا من القيادة العمالية الجديدة، ويرسم ملامح عهد السلطان هيثم وولي عهده ذي يزن بن هيثم اللذين أظهرتا من خلال معالجتها للأزمة الاقتصادية والمالية الناجمة عن جائحة كورونا وتراجع أسعار النفط، قدرة على تحويل الأزمة من تحدٍ إلى فرصة، وذلك من خلال تسريع الحسم في عدد

رفضاً للأجندات الخاصة: أمير الكويت يعيد صباح الخالد رئيساً للحكومة

وقال أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت عبدالله الشايجي إن إعادة تكليف الشيخ صباح الخالد بتشكيل الحكومة كان أمرا متوقعا. وأضاف لوكالة الأنباء الفرنسية "إذا لم يكن هناك تغير في طريقة اختيار الوزراء والتعامل الحكومي الحالي والقادم مع مجلس أمنه يغلب عليه طابع المعارضة.. سنراوح مكاننا دون أن يكون هناك حل جذري للأزمة وقد يصل بنا الأمر في النهاية إلى حل مجلس الأمة.. أو نصل إلى استقالة الحكومة".

وتشكلت جبهة من معارضي رئيس الوزراء ضمت نحو 38 نائبا أيدوا الاستجواب الذي تقدم به النواب الثلاثة متهمين فيه رئيس الحكومة بعدم التعاون. وقال الشايجي "الثقة باعتبارها مفقودة حاليا بين السلطتين وسيتم منح رئيس الوزراء فرصة لتشكيل الحكومة. نحن بحاجة إلى بناء الثقة. والكرة في ملعب الحكومة وفي ملعب رئيس الوزراء بعد أن أعيد تكليفه وعليه أن يأتي بفريق حكومي متجانس من الخبرات ومن الأيدي النخيلية التي لا تشوبها أي شائبة".

وفي سوابق تاريخية كثيرة، أدى تواتر الخلاف بين الحكومة والبرلمان إلى تغيير حكومات متعاقبة وحل البرلمان مما عرقل مشاريع الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تحتاجها البلاد وأصاب الحياة السياسية بالجمود.

ويدور الاستجواب الذي تقدم به النواب بدر الداهوم وناصر الظفيري وخالد العتيبي حول ثلاثة محاور أو اتهامات لرئيس الحكومة، الأولى "مخالفة صارخة لأحكام الدستور عند تشكيل الحكومة.. باختياره لعناصر تازيمية في مجلس الوزراء"، وعدم مراعاة اتجاهات المجلس الجديد الذي يغلب عليه نواب من أصحاب التوجهات المعارضة.

والمحور الثاني هو "هيمنة السلطة التنفيذية" على البرلمان من خلال دعم الحكومة لرئيس مجلس الوزراء مرزوق الغانم ليفوز بهذا المنصب من جديد، في حين صوتت 28 من النواب لمرشح آخر بالإضافة إلى "التدخل السافر في تشكيل لجان المجلس" من قبل الحكومة، وفقا لصحيفة الاستجواب.

وفي مؤشر على إصرار عدد من النواب على المضي في مواجهة الحكومة، توعد هؤلاء الحكومة القادمة بالمحاسبة، وقال النائب حسن جوهري إن على الحكومة المقبلة أن "تتعتق، لأنها إن استمرت هذا النوع من التلاعب بالدستور والاستمرار في سرقة وقت الشعب الكويتي فسيفون لنا موقف لن نساها في المستقبل".

الكويت - وجه أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بإعادة تكليفه الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح بتشكيل الحكومة، رسالة مفادها أنه ليس بصدد المرونة مع تيارات معارضة داخل مجلس الأمة (البرلمان) تتحرك ضمن أجنداتها الخاصة. وقالت وكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن الأمر الأميري تضمن تكليف رئيس الوزراء بترشيح أعضاء الوزارة الجديدة وعرض أسمائهم على أمير البلاد لإصدار مرسوم تعيينهم.

الإسراع بإعادة تشكيل الحكومة يحتمه الظرف الاستثنائي للكويت المتأثرة مثل سائر بلدان العالم بجائحة كورونا

وجاء الإسراع بإعادة التكليف أسبوعا بعد تقديم الحكومة استقالتها لأمير البلاد، استجابة للظرف الاستثنائي الذي تمر به الكويت التي تآثر اقتصادها، مثل سائر بلدان العالم بجائحة كورونا، إضافة إلى التأثيرات الاستثنائية لتراجع أسعار النفط على اقتصادات الدول التي تعتمد مثل الكويت على عائدات الخام. وأمام حكومة الكويت إدارة أزمة كورونا وحماية المجتمع من الوباء الذي سلك منعطفًا خطرا بظهور سلالة جديدة من الفيروس في عدد من بلدان العالم، وكذلك معالجة عجز الموازنة وضمان إيفاء الدولة بالتزاماتها الأساسية ومن ضمنها دفع رواتب الموظفين.

وبعدا بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة أن البرلمان الذي أنتجته تلك الانتخابات قليل التوافق مع السلطة التنفيذية وأن المعارضة المسيطرة على عدد كبير من مقاعده مستعجلة على ممارسة الضغوط على الحكومة لتعديل أجندتها التي تتضمن سن عدد من القوانين التي مثلت في السابق مدار خلافت بين السلطة والمعارضة.

وتجلى الاستعجال في مسارعة ثلاثة نواب لتقديم استجواب إلى رئيس الحكومة، تم تقديمه على أساس ارتكاب حكومته لعدد من الإخالات، لكن متابعين للشأن الكويتي قالوا إن واقعه الحقيقية تتلخص في رد الفعل على حصول مرزوق الغانم المقرب من الحكومة على رئاسة البرلمان، بينما كانت المعارضة تريد إبطال مرشحها بدر الحميدي إلى المنصب.

المصادقة على أحكام الإعدام «حجة» الرئيس العراقي لدفع تهمة التخازل في مواجهة الإرهاب

الأيام الماضية في بغداد ومحافظات صلاح الدين، وفقا لمراقبين. لكن إجراء شكليا كهذا ربما هو أقل ما يمكن أن يسترضي العراقيين بعد الخروق الأمنية الأخيرة، لاسيما عوائل الضحايا الذين سقطوا فيها.

برهم صالح لم يستطع الاقتداء بجلال الطالباني الذي تجنّب التصديق على أحكام الإعدام خلال فترة رئاسته للعراق

كما أن تنفيذ أحكام الإعدام بحق المدانين في قضايا تتصل بالإرهاب مستمر في العراق منذ العام 2005، من دون أن يكون له أي أثر على حركة الجماعات الجهادية في البلاد أو معدلات التجنيد فيها. وبالنسبة إلى كثيرين فإن ظاهرة الإرهاب في العراق تستند في عمقها إلى محركات سياسية، من قبيل التمييز الطائفي واحتكار السلطة والثروة وتهميش فئات سكانية، وما لم يجر التعامل بموضوعية مع هذه المحركات، فإن تنفيذ أحكام الإعدام سيبقى مجرد إجراء معزول.

عليها منذ توليه منصب الرئيس بعد الانتخابات البرلمانية سنة 2018، بمجرد علمه بحركة النواب لتمرير قانون يحسم هذا الأمر.

ومساء السبت، سرت الدائرة القانونية في رئاسة الجمهورية معلومات تشير إلى مصادقة صالح على 340 حكم إعدام صدرت من المحاكم العراقية المختصة في قضايا إرهابية وجنائية.

ونكرت المعلومات التي نُسبت إلى مصدر مجهول أن "المصادقة جرت بعد تدقيق القضايا من كافة جوانبها الدستورية والقانونية، بما فيها استفاد كافة طرق الطعن، وعدم شمولها بالعفو العام رقم 27 لسنة 2016، وهو آخر عفو صدر في العراق، حيث نصت المادة الأولى منه على أن "العفو العام يشمل العراقيين المحكومين بالإعدام أو بإحدى العقوبات أو بالتدابير السالبة للحرية سواء كان الحكم وجاهيا أم غيابيا، اكتسب درجة البتات أم لم يكتسب، ودون الإخلال بالمسؤولية المدنية أو التأديبية أو الانضباطية".

وفضلا عن محاولة النجاة من التبعات السياسية لتعطيل تنفيذ قرارات الإعدام، حاول الرئيس العراقي بهذا الكشف التفتيش عن الضغط الذي تتعرض له المؤسسات الأمنية والعسكرية بعد الهجمات المميتة خلال

الإعدام المتصلة بقضايا الإرهاب، إن عادة ما يكون المتهمون فيها ينتمون إلى الطائفة السنية.

ويدرك الرئيس برهم صالح أنه لا يملك ما كان لدى الطالباني من علاقات وثيقة بقيادة المشروع الإيراني في العراق، تمكنه من اللعب معهم على أوتار مختلفة والتهرب من الضغوط التي يمارسونها عليه. لذلك سارع صالح إلى الكشف عن حصيلة قرارات الإعدام التي صادقت

إبداءها أو إلغائها. ويقول خبراء القانون إن الرئيس الراحل جلال الطالباني استغل هذه الثغرة الدستورية وامتنع عن تصديق أي حكم بالإعدام صدر خلال ولايته، تاركا الأمر لوزارة العدل.

ويسر أصدقاء الطالباني امتناعه عن تصديق أحكام الإعدام بتوقيعه موائيق دولية تحرم هذا الأمر. لكن الهمس بقي مستمرا طيلة مدة ولايته، بشأن الدوافع السياسية والطائفية التي تتخلل أحكام



انحناء «مدنية» أمام سطوة الأحزاب الدينية

الإرهابيين القابعين في السجون العراقية". واعتبر النائب ضمن تبريره للخطوة التي قام بها "أن أقوى رد على عملية التفجير الإرهابي الذي حصل (الخميس الماضي) في الباب الشرقي وسط بغداد هو المصادقة على أحكام الإعدام بحق الإرهابيين المدانين".

وقال في تغريدة على تويتر "بدل التصريحات والاستنكارات التي لا تجدي نفعا، يجب اتخاذ قرار عاجل بالمصادقة على أحكام الإعدام بحق الإرهابيين القابعين في السجون ويتمتعون بأفضل الخدمات الفندقية ويكلفون ميزانية الدولة الخاوية الملايين من الدولارات، بينما الضحايا يعيشون في فقر مدقع".

وعلى الطرف المقابل رأى البعض أن إحياء قضية تنفيذ أحكام الإعدام في هذا الوقت بالذات تصرف شعبي غايته التكسب السياسي من حالة التوقر الأمني التي يشهدها العراق هذه الأيام، عن طريق إنكاز زعنة الانتقام لدى المتضررين من الهجمات الإرهابية وعوائل الضحايا.

وينص الدستور العراقي على أن أحكام الإعدام تتطلب مصادقة رئيس الجمهورية، دون أن يُلزمه بالمصادقة، لأنه لم يحدد مدة زمنية لهذا الإجراء. لكن الرئيس لا يملك بدوره حق الاعتراض على الأحكام أو تخفيفها أو

بغداد - استبق الرئيس العراقي برهم صالح حملة سياسية تديرها أحزاب تابعة لإيران لإجراجه، مقدما شكفا بعدد قرارات الإعدام التي صادق عليها وفقا للدستور.

وبدا صالح غير المنتمى لأحزاب الإسلام السياسي المهيمنة على مفاصل الدولة العراقية والمحسوب ضمن دعاة الدولة المدنية، بصدد التحجج بعد قرارات الإعدام التي صادق عليها، لتجنب التهمة الرائجة هذه الأيام بعد حدوث هجوم دموي في بغداد، والموجهة من قبل أحزاب وميليشيات شيعية لعدد من السياسيين، بالتخازل في مواجهة الإرهاب وحتّى بالتواطؤ معه.

ومنذ الهجوم الانتحاري الذي استهدف الخميس الماضي سوقا شعبيا يرتاده الفقراء في ساحة الطيران ببغداد، والذي تسبب في مقتل وجرح العشرات أغلبهم من المدنيين، تحرك نواب ميليشيا عصائب أهل الحق في البرلمان العراقي لاستصدار قانون يلزم رئيس الجمهورية بتصديق قرارات الإعدام الصادرة من القضاء بحق أشخاص أدينوا بتهمة الإرهاب.

وجمع النائب حسن سالم، عن ميليشيا العصائب، نوابين 78 نائبا على طلب موجه لرئيس البرلمان للتصويت على قانون يلزم رئيس الجمهورية بالمصادقة "على أحكام الإعدام بحق